طالباني يدعو الأطراف السياسية لإبداء نوع من المرونة للحفاظ على المكتسبات الوطنية

بغداد / المدى

دعا رئيس الجمهورية جلال طالباني،الخميس، الأطراف السياسية الى إبداء نوع من المرونة للحفاظ على المكتسبات الوطنية وتطوير مؤسسات الدولة، فيما اكد رئيس الحكومة نوري المالكي دعمه لمساعي طالباني لحل المشاكل التي تعترض العملية السياسية.

وقال طالباني في بيان لمكتبه،الخميس، تلقت المدى، نسخة منه، على هامش استقباله لرئيس الحكومة نوري المالكي، إن "مصلحة البلاد العليا تتطلب من جميع الاطراف السياسية ابداء نوع من المرونة والتفكير في ضرورة العمل الجاد لمعالجة القضايا المفصلية والمكتسبات الوطنية".

واضاف طالباني أن "إبداء المرونة سيدعم تطوير مؤسسات الدولة وتفعيل مسار الديمقراطية الناشئة"، لاسيما أن التغييرات و التحديات الكبيرة التي تشهدها المنطقة تتطلب من الجميع التحلي بالمسؤولية الوطنية".

من جانبه جدد رئيس الحكومة نوري المالكي دعمه للدور المحوري الذي يؤديه طالباني في العمل من اجل تقريب وجهات النظر وخلق مساحة مشتركة للتفاهم من اجل النهوض بالعملية السياسية.

وعاد الرئيس جلال طالباني الى العاصمة العراقية بغداد في (٢٩ ايلول ٢٠١٢) بعد اثني عشر يوما قضاها في مدينة السليمانية عقب عودته في (١٧ ايلول ٢٠١٢) من رحلة علاجية في المانيا استمرت ثلاثة اشهر.

وكان القيادي في التحالف الكردستاني محمود عثمان أكد، في (٢٢ أيلول ٢٠١٢)، أن رئيس الجمهورية جلال طالباني يسعى لجمع رئيس الحكومة نوري المالكي ورئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني وزعيم القائمة العراقية إياد علاوي لإنهاء الأزمة السياسية، واصفا الأمر بـ"غير السهل".

إلا أن طالباني أكد خلال لقاءه المنسق العام لحركة التغيير نشيروان مصطفى، في (٢٥ ايلول ٢٠١٢)، عدم وجود وصفة طبية لديه لحل الأزمة السياسية في العراق.

ويشهد العراق أزمة سياسية منذ شهر نيسان الماضي، تمثلت بمطالبات سحب الثقة من حكومة الرئيس نوري المالكي من قبل التحالف الكردستاني والقائمة العراقية والتيار الصدري الذي تراجع فيما بعد، لكن هذه الأزمة بدأت بالحل بعد أن أعلن التحالف الوطني عن تشكيل لجنة الإصلاح قدمت ورقة تتضمن ٧٠ مادة أبرزها حسم ولاية الرئاسات الثلاث والوزارات الأمنية والتوازن في القوات المسلحة والهيئات المستقلة وأجهزة الدولة المختلفة.

طالباني

العراقية: المطالبون بتشكيل حكومة أغلبية فاشلون

بغداد / المدى

أكد النائب عن ائتلاف دولة القانون شاكر الدراجي " ان تشكيل حكومة اغلبية او اجراء انتخابات مبكرة من الخيارات البديلة في حال عدم نجاح ورقة الاصلاح ".

وقال الدراجي ان "اصرار بعض الاطراف السياسية على افشال حكومة الشراكة الوطنية من خلال وضع العراقيل امام ورقة الاصلاح التي تبناها التحالف الوطني والتي تعد المخرج الوحيد للازمة الراهنة تدفعنا للبحث عن خيارات اخرى لحل الازمة.

واضاف ان "الخيارات المطروحة في حال عدم نجاح ورقة الاصلاح اما تشكيل حكومة اغلبية من الكتل المتوافقة فيما بينها واما اجراء انتخابات مبكرة".

فيما ترى القائمة العراقية ان الوقت غير مناسب في طرح موضوع حكومة اغلبية من بعض الاطراف مبينة ان العراق اثبت عبر التاريخ بأنه فاشل اذا ما ادير من جهة واحدة او حزب واحد.

وأعرب عضو مجلس النواب عن ائتلاف العراقية خالد عبدالله العلواني عن عدم قناعته بالحديث المتداول في وسائل الإعلام عن رغبة البعض بتشكيل حكومة أغلبية سياسية في المستقبل، مبيناً أن" هذا الأمر لا يصح في بلد مثل العراق لتعدد الطوائف والقوميات فيه".

وأضاف العلواني في تصريح صحفي تلقت المدى نسخة منه امس الخميس أن"السنين الماضية أثبتت أن العراق لا يمكن أن يدار لا من جهة واحدة ولا من طائفة أو قومية محددة"، موضحاً أن"تشكيل حكومة أغلبية يحتاج إلى ثقافة وفكر سياسيين مبنية على أساس تصحيح المسار السياسي الحالي"، رافضاً" تشكيل حكومة ذات أغلبية سياسية في الوقت الحالي نتيجة الظروف التي يمر بها البلد".

وتساءل" لماذا يطرح موضوع تشكيل حكومة الأغلبية السياسية بين الحين والأخر، هل هو للمماطلة والتسويف أم هو لتغطية الفشل الذي وقعت فيه الحكومة العراقية في الجانبين الأمني والخدمي؟"، منوهاً بأن" طرح موضوع حكومة الأغلبية السياسية في الوقت الحالي سيرسخ مبدأ أنشاء الأنظمة الدكتاتورية في العراق".

وتباينت مواقف القوى السياسية من التوجه نحو تشكيل حكومة أغلبية بدلا عن حكومة الشراكة القائمة حاليا، والتي لم تكتمل تشكيلتها حتى الآن بسبب الخلاف على تسمية الوزراء الأمنيين.

في حين اعلن رئيس الوزراء نوري المالكي خلال حديثه مع احدى وسائل الاعلام قبل ايام قليلة ان "تجربة حكومة المشاركة تحولت للاعاقة وعدم الانجاز وانه سيعمل على الا تتكرر هذه التجربة مرة اخرى".

بعد لقائه المالكي والدليمي والنجيفي

غموض يحيط زيارة وزير الدفاع الإيراني

بغداد / المدى

رفض ائتلاف دولة القانون ان تكون زيارة وحيدي جاءت بسبب تفتيش العراق طائرة ايرانية متوجهة الى سورية، مؤكدا انها بعيدة عن استهداف طرف اقليمي، ولا تهدف الى خلق محاور مقابل اخرى.

وكشف الائتلاف بزعامة نوري المالكي عن ان الزيارة مخطط لها منذ زمن، وهي تهدف الى حفظ امن واستقرار المنطقة. ورفض عباس البياتي، النائب عن ائتلاف دولة القانون وعضو لجنة الامن والدفاع النيابية، ان "تكون لزيارة وزير الدفاع الايراني احمد وحيدي، علاقة بقضية تفتيش الطائرات المارة عبر اجواء العراق"، مشددا على ان "هذا حق سيادي للعراق".

واشار البياتي الى ان "هذه الزيارة مخطط لها منذ زمن، وتأتي في اطار حرص البلدين على حفظ واستقرار المنطقة، لان امن المنطقة هدف مشترك بالنسبة لايران والعراق، باعتبارهما من الدول المحورية، ويشكلان البيئة الاقليمية لهذه المنطقة"، مضيفا "تأتي الزيارة لمتابعة قضايا وملفات عالقة تتعلق بالعلاقات الثنائية، ومتابعة هذه الملفات في اطار تطوير العلاقات بين البلدين".

وأردف النائب عن ائتلاف دولة القانون، ان "الزيارة لا تستهدف اي طرف من الاطراف الاقليمية، وليس من اهدافها خلق محاور في قبالة محاور اخرى"، مؤكدا ان "العراق لن يكون مقرا او ممرا او قاعدة لاستهداف ايران او اي دولة اخرى" ومضى بالقول "نرفض رفضا قاطعا ان تستخدم أجواؤنا او مياهنا للمساس باي دولة، سواء كانت ايران او غير ايران وهذا موقف ثابت". ووصف من يتحدث بذلك بانه "واهم".

وعزا خبير امني، زيارة وزير الدفاع الايراني، احمد وحيدي الى العراق امس، الى مخاوف ايرانية من تلقي ضربة عسكرية من اسرائيل عبر الاجواء العراقية، كون العراق فاقدا للسيادة على اجوائه.

الى ذلك استقبل رئيس مجلس النواب الاستاذ اسامة عبدالعزيز النجيفي في مكتبه الرسمي اليوم الخميس وزير الدفاع الايراني السيد احمد وحيدي.

وقال بيان صدر عن مكتب رئيس مجلس النواب وتلقت المدى نسخة منه ان وحيدي اكد على اهمية العلاقات الثنائية بين البلدين الجارين ودور مجلس النواب العراقي في العملية السياسية كونه البيئة الصائبة والصالحة ورمز التلاحم والتوحد للشعب العراقي.

من جانبه رحب الرئيس النجيفي بوزير الدفاع الايراني في بيت الشعب الذي هو بوابة لبناء نظام ديمقراطي يكون حكم الشعب فيه نافذا وفاعلا والعلاقات بين السلطات متوازنة، وأكد في مستهل حديثه على المبادرة الرباعية التي اطلقها سيادته وما لحقتها من مبادرات اقليمية واضاف "للاسف الشديد واجهنا تحديات كبيرة داخلية وخارجية حالت دون انجاحها وادت الى فشل تلك المبادرة".

اشار البيان الى ان الطرف الايراني اكد على اهمية العلاقات المتوازنة التي تضمن وحدة الاسلام وتلاحم شعوب المنطقة.

واضاف البيان ان الطرفين بحثا امكانية تطوير المنظومة الامنية والعمل المشترك لمكافحة الارهاب.

وكان رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي أكد، الأربعاء ٣ تشرين الاول، خلال لقائه وزير الدفاع الإيراني احمد وحيدي، على ضرورة التعاون بين العراق وايران لتثبيت الامن والاستقرار ومكافحة الارهاب في المنطقة، فيما أبدت طهران استعدادها للتعاون مع بغداد في مختلف المجالات.

وتأتي زيارة وحيدي بعد يوم واحد من إعلان الحكومة العراقية عن السماح لطائرة شحن إيرانية بالتوجه إلى سوريا بعد تفتيشها في مطار بغداد الدولي، والتأكد من عدم نقلها اسلحة إلى دمشق.

وتعد زيارة وحيدي هي الأولى من نوعها لوزير دفاع ايراني الى العراق منذ سقوط نظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣، فعلى الرغم من زيارة العديد للمسؤولين الايرانيين وعلى رأسهم الرئيس الايراني احمدي نجاد للعراق في عام ٢٠٠٧ الا أن المسؤولين العسكريين الايرانيين لم يقدموا على زيارة البلاد باستثناء حديث بعض وسائل الاعلام عن زيارات مسؤول ملف العراق في الحرس الثوري وقائد فيلق القدس الجنرال قاسم سليماني.

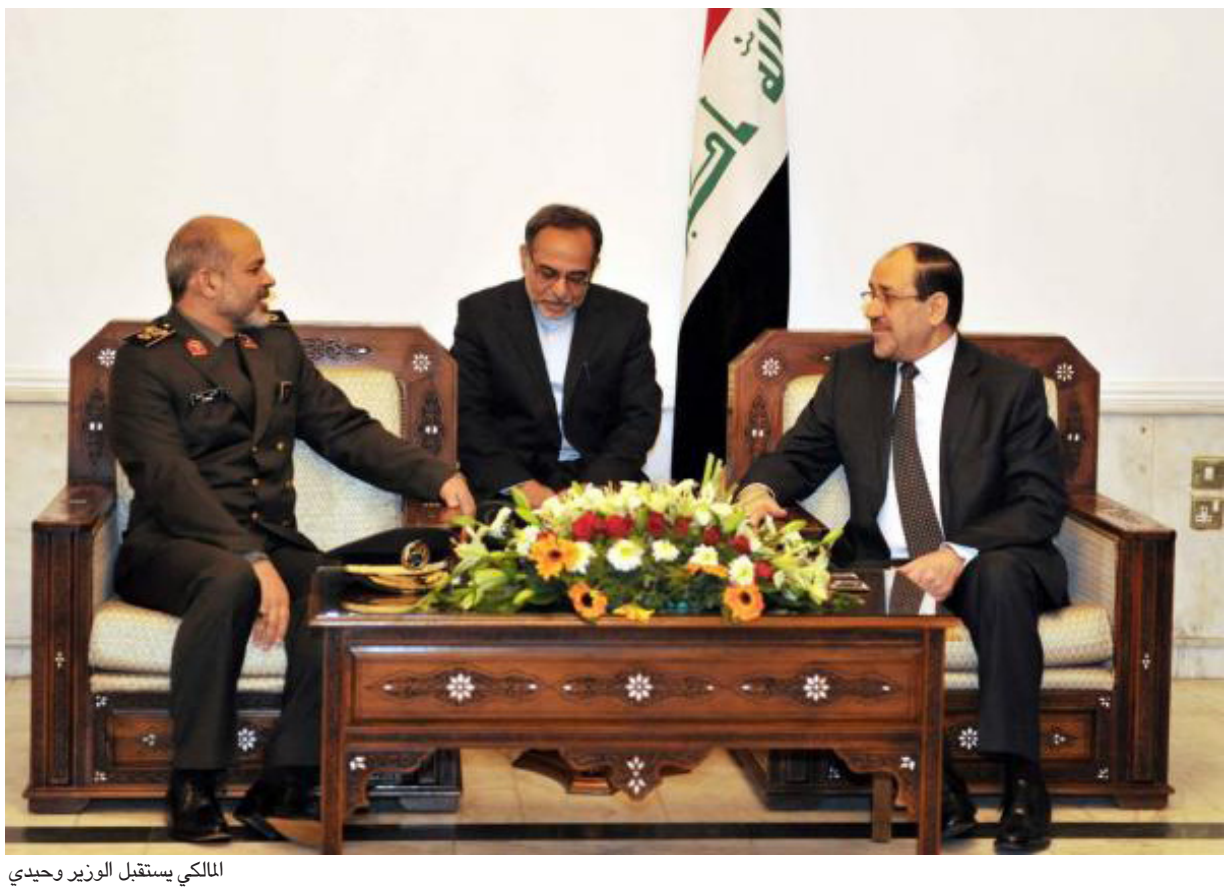
المالكي يستقبل الوزير وحيدي

وعلى الرغم من تحسن العلاقات العراقية الايرانية في المجالات السياسية والاقتصادية عقب سقوط نظام صدام حسين الا انها المشاكل المتوارثة من حرب السنوات الثماني بين البلدين لاتزال عالقة خصوصا في قضايا الحدود والممرات المائية.

وشهدت العلاقات العراقية الإيرانية خلافات كثيرة ترجع إلى عقود من الزمن، ومعظمها تتركز على عائدية شط العرب الذي يصب في الخليج، وكان شاه إيران محمد رضا بهلوي ألغى عام ١٩٦٩ اتفاقية الحدود المبرمة بين البلدين عام ١٩٣٧، وطالب آنذاك بأن يكون خط منتصف النهر (التالوك) الحد الفاصل بين البلدين، وفي عام ١٩٧٢ وقعت اشتباكات عسكرية متقطعة على الحدود، وبعد وساطات عربية وقع البلدان اتفاقية الجزائر سنة ١٩٧٥، التي يعتبر بموجبها خط منتصف شط العرب هو الحد الفاصل بين إيران والعراق.

وشهد عام ١٩٧٩ تدهوراً حاداً في العلاقات بين العراق وإيران إثر انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩، وألغى رئيس النظام السابق صدام حسين اتفاقية الجزائر في ١٧ أيلول ١٩٨٠، واعتبر كل مياه شط العرب جزءاً من المياه العراقية، وفي ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ دخل البلدان حربا استمرت حتى عام ١٩٨٨، أسفرت عن سقوط مئات الآلاف بين قتيل وجريح من الطرفين.

وخلال التسعينيات استمر العداء بين البلدين في ظل احتضان إيران لبعض قوى المعارضة العراقية وأهمها منظمة بدر التي كانت تمثل الجناح العسكري للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، فيما كان النظام السابق يقدم الدعم والتسهيلات لمنظمة خلق المعارضة للنظام الإيراني المتواجدة في العراق.

حقوق الإنسان: الوقت غير مناسب لإلغاء عقوبة الإعدام

بغداد / المدى

اعتبرت وزارة حقوق الانسان العراقية، الاربعاء، أن "الوقت غير مناسب" لتنفيذ مطالب المنظمات الدولية بإلغاء عقوبة الاعدام في ظل استمرار اعمال العنف، مؤكدة أن المسؤولية الشرعية للحكومة العراقية تحتم عليها اتخاذ التدابير الرادعة بحق المجرمين.

وقال وزير حقوق الانسان محمد شياع في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "الوقت غير مناسب لإلغاء عقوبة الاعدام في ظل هذه الهجمة الشرسة من الارهاب"، مبينا أن "اغلب الاحكام الصادرة لا توازي عدد الشهداء والجرحى الذين سقطوا لغاية الان".

وشدد شياع على ضرورة أن "يكون هناك عقوبة رادعة بحق من يحاول هدر الدم العراقي"، مشيرا إلى أن "المسؤولية الشرعية تحتم على الحكومة اتخاذ التدابير الرادعة بحق المجرمين".

محمد شياع

وكان وزير العدل العراقي حسن الشمري أكد، في (٦ ايلول ٢٠١٢)، أن إيقاف عقوبة الإعدام أو التريث بتنفيذها ليس من اختصاص وزارته، مشيرا إلى أن ايقافها يدخل ضمن عمل الجهات التشريعية، فيما تعهد بالتريث في تنفيذ العقوبة إذا أوصى مجلس الوزراء بذلك حتى اصدار تشريع من مجلس النواب.

وأكد رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، في ٢٧ ايلول، أن إلغاء حكم الإعدام في العراق لا يتناسب مع قساوة المرحلة الحالية، فيما أشار سفراء دول الاتحاد الأوروبي إلى أن علاقة الاتحاد مع العراق ستتطور أكثر بعد إعادة النظر بقوانين الإعدام.

وكانت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي أكدت، في ٣ أيلول أنها بصدد تقديم مقترح قانون إلى هيئة رئاسة البرلمان لتجميد عقوبة الإعدام في العراق، وفي حين أشارت إلى أن من نُفذ بحقهم حكم الإعدام لم يمنحوا فرصة للدفاع عن أنفسهم، طالبت بالتريث بتنفيذ المزيد من الأحكام المشابهة.

واعتبر القيادي في ائتلاف دولة القانون كمال الساعدي، في ٢ أيلول، دعوة الأمم المتحدة الحكومة العراقية لإلغاء عقوبة الإعدام "تدخلا بالشأن العراقي"، مؤكدا أن الأمم المتحدة بعيدة عن "الإرهاب" ودعوتها "بعيدة عن العدالة"، فيما أشار إلى أن إلغاء هذه العقوبة يتطلب موافقة مجلس النواب.

وطالبت لجنة حقوق الإنسان البرلمانية، في ٣٠ آب، وزارة العدل بالتريث في تنفيذ أحكام الإعدام ضد الذين دانهم القضاءُ العراقي بقضايا عدة، حتى الانتهاء من إقرار قانون العفو العام، مشيرة إلى أنها تسعى إلى معالجة الخروق والانتهاكات بشكل إيجابي يهدف إلى تصحيح المجتمع وفق ضوابط معينة.

كما طالب النائب عن القائمة العراقية طلال الزوبعي، في ٢٨ آب، وزارة العدل بإيقاف إعدام ٢٠٠ مدانا لحين إقرار قانون العفو العام.

وطالبت الهيئة المشرفة على حملة المليون توقيع لتنفيذ أحكام القضاء، في ٢٠ آب رئيس الحكومة نوري المالكي بتوجيه الجهات المختصة لتنفيذ أحكام الإعدام بحق المدانين بـ"الإرهاب" فورا، فيما دعته إلى كشف جميع الملفات "الإجرامية" لبعض الساسة المشتركين في العملية السياسية.

ونفت رئاسة الجمهورية العراقية على لسان رئيس ديوان الرئاسة نصير العاني، في ٣٠ تموز، وجود تلكؤ أو تأخير بالمصادقة من جانبها على أحكام الإعدام الصادرة بحق "الإرهابيين والمجرمين"، مؤكدة أن معظم أحكام الإعدام التي وردت إلى ديوان الرئاسة جرى المصادقة عليها.

وأعربت بعثة الامم المتحدة في العراق، مطلع ايلول، عن قلقه من تنفيذ عقوبة الاعدام في العراق، داعية الحكومة العراقية الى وقف تنفيذ تلك الاحكام، فيما طالبتها بالنظر في المواثيق الدولية التي تدعو الى الغاء عقوبة الاعدام.

وطالبت منظمة هيومان رايتس ووتش، في ٩ شباط السلطات العراقية بوقف عمليات الاعدام كافة بحق من أدين بها، والعمل على إلغاء هذه العقوبة والبدء في اعادة نظر شاملة بنظام العدالة الجنائية العراقي الذي أكدت أنه مليء بالشوائب.

وانتقدت مفوضة الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان نافي بيلاي، السلطات العراقية، في ٢٤ كانون الثاني، لتنفيذها عددا كبيرا من عمليات الاعدام بينها ٣٤ حالة في يوم واحد، وفيما عبرت عن قلقها بشأن سلامة الاجراءات وعدالة المحاكمات، دعت الحكومة العراقية الى التعليق الفوري لعقوبة الاعدام.

ويسمح القضاء بعقوبة الإعدام في نحو ٥٠ جريمة، منها الإرهاب، والاختطاف، والقتل، وتتضمن أيضا جرائم أخرى مثل الأضرار بالمرافق والممتلكات العامة.

يذكر أن الأمم المتحدة أحصت تنفيذ حكم بإعدام بأكثر من ١٢٠٠ شخص في العراق منذ عام ٢٠٠٤، إلا أن عدد من تم تنفيذ الإعدام فيهم ما زال غير معروف.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون